جمعية شركات الضمان في لبنان

الإتحاد العام العربي للتأمين

توصيات
الندوة العربية حول البترول والغاز وتأثيرهما على قطاع التأمين
بيروت 3 و4 حزيران 2015 – فندق فينيسيا

برعاية كريمة من معالي وزير الإقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم وبحضور معالي وزير الطاقة والمياه الأستاذ أرتور نازاريان وأيضاً حضور معالي وزير البيئة الأستاذ محمد المشنوق وبالتعاون والتنسيق مع الإتحاد العام العربي للتأمين ممثلاً بسعادة الأمين العام الأستاذ عبد الخالق رؤوف خليل ، إنعقدت الندوة العربية حول البترول والغاز وتأثيرهما على قطاع التأمين في فندق فينيسيا .

وقد حضر حفل الإفتتاح حشد كبير من المسؤولين في كلّ من وزارة الإقتصاد والتجارة والطاقة والمياه والبيئة بالإضافة إلى عدد كبير من مُمَثلي شركات التأمين المحلية والأجنبية وشركات إعادة التأمين ووسطاء تأمين وإعادة تأمين ومُحامين ومصرفيين وأساتذة وتلامذة جامعيين ومُمَثلي وسائل الإعلام المقروءة المرئية والمسموعة .

أُلقيت كلمات الإفتتاح بحسب إلقاء كلّ من السادة :

- كلمة الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين الأستاذ عبد الخالق رؤوف خليل
- كلمة مُمَثل السوق اللبناني لدى الإتحاد السيد أسعد ميرزا
- كلمة رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان السيد ماكس زكـار
- كلمة وزير الطاقة والمياه معالي الأستاذ أرتور نازاريان
- كلمة وزير الإقتصاد والتجارة معالي الدكتور الآن حكيم

وقد تضمن برنامج الندوة المواضيع التالية :

"Well Control and the Insurance Wording"
السيد George Kabban : UIB
السيد Enrique Gonzalez : Swiss Re

"Off Shore Rigs and Construction"
السيد Jalal Tabaja : Chedid Re
السيد Kumail Makki : Trust Re
"Onshore Construction & Operational Insurance"
السيدة Nicola Harris : Allianz
السيد Ton van Everdink : Munich Re

جمعية شركات الضمان في لبنان

الإتحاد العام العربي للتأمين

إستهلّ أمين عام الإتحاد العام العربي للتأمين الأستاذ عبد الخالق رؤوف خليل كلمته التي عرض فيها لوضع الإقتصاد العالمي الذي يشهد إستمرار إنخفاض أسعار النفط التي تتأثر بها إقتصاديات الإقطار العربيّة التي تعتمد على عائدات النفط .

وقال الأمين العام : "بالنظر إلى حجم وطبيعة المنشآت النفطية الضخمة فإنه يتمّ إعادة تأمين نسبة كبيرة منها لدى أكثر من شركة إعادة تأمين عالمية خارج المنطقة العربية ، الإمر الذي يؤدي إلى تسرب هذه الإقساط إلى الخارج ، ونعتقد أنه بإستطاعة شركات التأمين العربية الحصول على جزء هام من هذه الإعمال ، إذا قامت بتجميع طاقتها الإستيعابية لتأمين الطاقة (الغاز والبترول) والتعاون مع الإسواق الإقليمية لزيادة الطاقات ومنها : زيادة الأقساط ، الحصول على محفظة أعمال مُربحة ، الإستخدام الأمثل للطاقات المُتاحة ، تخفيض كلفة إعادة التأمين ، تطوير الخُبرات والمُمارسة ."

ثم كانت كلمة ممثل لبنان لدى الإتحاد الأستاذ أسعد ميرزا الذي أشار إلى أن الإتحاد العام العربي للتأمين كان دائما السبّاق في دفع الأسواق إلى عقد ندوات ومؤتمرات تهدف إلى رفع مستوى القطاع والدليل على ذلك المستوى الدولي الذي إرتقت إليه الإجتماعات العامة للإتحاد المُنعقدة كل سنتين في بلد عربي والتي حصل لبنان على شرف إستضافتها في العام 2016 المُقبل .

وقال ميرزا : "ان جمعية شركات الضمان في لبنان ومنذ صدور قانون الموارد البترولية في المياه البحرية، عمدت إلى التأكد ، ومن خلال هذا القانون ، إلى إعطاء الأولوية للشركات اللبنانية في ضمان كافة الأخطار العائدة للعقود المُتعلقة ببناء مُنشآت وتزويد مواد ومُنتجات وخدمات مُتعلقة بالأنشطة البترولية ، وما الإجتماعات واللقاءات المتكررة الحاصلة منذ أكثر من سنة مع هيئة إدارة البترول ، بإشراف وزير الطاقة والمياه ، والتعديلات المُقترحة من الجمعية على مواد المرسوم 10289 الخاص بالأنظمة والقواعد المُتعلقة بالأنظمة البترولية دليل على الجديَّة والعزم الذي توليه الجمعية لهذا القطاع الذي نأمل أن يكون جسر العبور إلى الخلاص الإقتصادي ."

ثم تحدث رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان الأستاذ ماكس زكار فرحب بالمُشاركين ، عرف بعده بقطاع التأمين اللبناني الذي بدأ نشاطه في القرن التاسع عشر وإستمر بالتطور حتى أصبح اليوم يضم 50 شركة تأمين محلية وعالمية بالإضافة إلى شركات إعادة التأمين عالمية وعددها 4 شركات .

وقال زكار : "في مجال التعليم تقوم ثلاث جامعات بإعطاء دروس تأمين بالإضافة إلى الجمعية التي تقوم هي أيضاً بإستضافة دروس CII اللندونية ، لقد كان لقطاع التأمين اللبناني الفضل في إنطلاق برامج التأمين المصرفي وشركات الخدمات ، كما ان للبنان الفضل بإطلاق أعمال التأمين في العديد من دول المنطقة وما يزال رجال التأمين اللبنانيين يحتلّون أعلى المراكز في هذه الدول، إن لبنان سوف يَعتمد على جميع أصدقاءه في عالم التأمين العربي والأجنبي لضمان عقود التأمين التي لها علاقة بالبترول وهو يعوّل دعم الوزارات المعنيّة كالاقتصاد والتجارة والطاقة والمياه لأخذ الشركات اللبنانية مكانها الطبيعي في ضمان هذه الأخطار الجديدة ."

ثم تحدث وزير البيئة الأستاذ محمد المشنوق فحيا المُشاركين في هذه الندوة مبدياً دعمه لمثل هذه الندوات والمؤتمرات وخصوصاً في قطاع هام كقطاع التأمين الذي نرى فيه وجوها شابة واعدة وهو قطاع في تجدد دائم . ودعا الوزير محمد المشنوق شركات التأمين عبر جمعيتهم إلى إصدار عقد بيئة نظيفة ضمن العقود التأمينية التي تصدرها وذلك لتوظف في مشاريع بيئية وطنية .

ثم كانت كلمة وزير الطاقة والمياه الأستاذ أرتور نازاريان شكر فيها القيمين على هذه الندوة التي تسلط الضوء على جانب هام من جوانب حاجيات ومُتطلبات صناعة الطاقة في لبنان بشكل عام وتحديداً صناعة إستخراج النفط والغاز في المياه الإقليمية البحرية اللبنانية .

وأضاف نازريان : "لقد إتبعت وزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول سياسة العمل المُتواصل والدؤوب من أجل تطوير مهاراتها والبناء على إيجابيات كل مرحلة ، ومن إيجابيات مرحلة إنتظار اقرار المراسيم العالقة إتاحت الفرص للتعمق أكثر في كافة النواحي المُرتبطة بقطاع النفط ومنها عقود الضمان المُتعلقة بهذا القطاع والعمل على الإستفادة من إقتراحات الخُبراء والمُتخصصين للوصول إلى نتائج قابلة للتنفيذ ، مما يعود بالفائدة على السوق المحلية وبالتالي على الإقتصاد الوطني ، لقد تمّ إدراج مواد خاصة بما يتعلّق بالضمان في كافة النصوص القانونية والتي تشكل الإطار التشريعي لعمل الشركات التي تُمارس الأنشطة البترولية في المياه الإقليمية البحرية اللبنانية وعلى وجه التحديد في القانون رقم 132 / 2010 قانون الموارد البترولية في المياه البحرية المرسوم 10289 /2013 الأنظمة والقواعد المُتعلقة بالأنشطة البترولية ، وإيماناً منا بدور القطاع الخاص اللبناني فقد تمّ تخصيص أفضلية لمُقدمي الخدمات اللبنانيين ، ونحن على إستعداد لمُناقشة أي إقتراح تخلص اليه ورشة العمل .

ثم كلمة راعي الندوة وزير الإقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم قال فيها : "أود أولا أن أؤكد على مدى سروري بأن أكون هنا اليوم في هذه الندوة العربية التي يدور موضوعها حول البترول والغاز وتأثيرهما على قطاع التأمين لما يُشكله هذان القطاعان من أهمية كبيرة في وقتنا الحاضر .

يُعَد قطاع التأمين قطاع الدرع الآمن للإقتصاد ومن أهم القطاعات في الإقتصادات المُتطورة نظراً للدور الفاعل الذي يلعبه في دعم إستقرار ونمو القطاعات التجارية والصناعية كافة وذلك من خلال توزيع المخاطر التي قد تواجه تلك القطاعات وتخفيف حدة آثارها ."

وختم الوزير حكيم : "إن التعاون بين كافة المعنيين في قطاع التأمين يُعد من أهم الركائز والدعامات لتنمية وتطوير القطاع في لبنان الأمر الذي يتطلب من الجهات الإشرافيّة والرقابيّة وكذلك الشركات بظل جهودٍ حثيثة لتفعيل وتطوير سُبل التعاون بينها بالشكل الذي يخدم مصالح قطاع التأمين في البلد خاصة وأن العاملين في هذا القطاع في لبنان يتمتعون بخبرة ومؤهلات تساعد في الإستفادة من كافة الفرص المتاحة ."

جمعية شركات الضمان في لبنان

الإتحاد العام العربي للتأمين

وفي ختام المُلتقى وفي ضوء ما تقدم خلال الجلسات والمُناقشات والمُداخلات أوصى المشرفون على أعمال الندوة بالتالي :

1- التأكيد على إستمرار التعاون بين جمعية شركات الضمان في لبنان وجهات الإشراف والرقابة في كل من وزارة الطاقة والمياه والمُمَثلة بهيئة إدارة البترول في لبنان (LPA) ولجنة مراقبة هيئات الضمان في وزارة الإقتصاد والتجارة من أجل الإستمرار في تطوير التشريعات المُنظمة لتأمين النشاطات البترولية مِما يَحفظ لشركات التأمين اللبنانية حقوقها في ضمان هذه الأخطار ، تعزيزاً للثقة في قطاع التأمين من جهة وحفاظاً على مصلحة البلاد وإقتصاده من جهة أخرى .

2- التعاون مع مُختلف الجامِعات المعنيَّة بدراسات التأمين من أجل إعداد كوادر فنية لديها القدرة والمهارة على التعامل مع تقنيات صناعة البترول والغاز .

3- الاستفادة من الخُبُرات والتجارب الدولية لشركات التأمين وإعادة التأمين العربية في ضمان أخطار التأمينات البترولية والعمل على إرساء تعاون مع هذه الشركات في إطار سياسة إكتتابية تحفظ القسم الأكبر من أقساط التأمين ، مع مُراعاة أُسس فنية سليمة مُعتمدة عالمياً عند الإكتتاب .

4- التواصل مع الإتحاد العام العربي للتأمين ومن خلاله مع الشركات العربية والأجنبية من خلال الإستمرار بعقد لقاءات وندوات ودورات تدريبيّة من أجل رفع الثقافة التأمينية بهدف مواكبة التطور الحاصل في مجال تأمين البترول .

وفي خِتام الندوة شكر المنظمون كلّ من معالي وزير الإقتصاد والتجارة ومعالي وزير الطاقة والمياه ومعالي وزير البيئة لمُشاركتهم حفل الإفتتاح كذلك تقدموا بالشكر إلى الأمانة العامة للإتحاد العام العربي لتعاونها على إقامت هذه الندوة وإلى السادة رؤساء الجلسات والمُحاضرين وجميع الذين شاركوا بأعمال هذا المُنتدى وبالأخص الشركة الراعية Chedid Re والإعلاميين وأجهزة الإعلام الذين قاموا بتغطية هذه الندوة .